

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية
تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

مدى تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف المدرجة بسوق
الأوراق المالية الليبي

The impact of the characteristics of companies on the level of disclosure
In the financial statements of the banks listed on the Libyan Stock Exchange

د. جمعة خليفة الحاسي¹

الملخص

هدفت هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين بعض خصائص المصارف المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي ومستوى الالتزام "الإفصاح" بمعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS. وقد اتبعت الدراسة منهج دراسة المحتوى Content analysis. وقد تمت دراسة القوائم المالية للمصارف المدرجة بالجدول الرئيسي لسوق الأوراق المالية. وقد استخدم مؤشر الإفصاح الجزئي Partial Compliance المستخدم في عدة دراسات سابقة للتعرف على مستوى الإفصاح أو درجة الامتثال لمعايير إعداد التقارير المالية وهو مقياس غير موزون Unweighted Index. كما استخدم أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة وهي حجم الأصول ومستوى الربحية والملاءة المصرفية والسيولة. مع المتغير التابع وهو مستوى الإفصاح. وأظهر التحليل الإحصائي أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 58% وهي ليست بالمرتفعة، بينما أوضح جدول تحليل التباين أن القدرة التفسيرية للنموذج ككل ذات أهمية عند مستوى 1%. أما المعاملات معادلة الانحدار فبيّنت أن هناك علاقة موجبة ذات معنوية إحصائية بين إجمالي الأصول ودرجة الامتثال لمعايير إعداد التقارير المالية عند مستوى معنوية 5%. كما أن هناك علاقة موجبة بين مستوى الربحية ودرجة الامتثال إلا أنها ليست معنوية. أما بالنسبة للملاءة المصرفية فإن الدراسة أثبتت وجود علاقة سالبة وذات معنوية عند مستوى 5% بين الملاءة المصرفية ودرجة الامتثال. بينما أثبتت وجود علاقة سالبة وبمستوى معنوية 5% بين مستوى السيولة ودرجة الامتثال.

Abstract

The aim of this paper is to examine the linkage of corporate characteristics and the extent of Disclosure in the annual reports of listed Banks on the Libyan Stock Market. The study is based on Banks listed on the main schedule of the Libyan Stock Market. The study used analysis of Variance Test to examine the relationship between explanatory variable and the extent of disclosure as measure by partial compliance index method (PC). The empirical results indicated that there is significant positive association at 5% between total assets and the extent of disclosure, but the association between profitability and disclosure was positive but not significant. On the other side, the extent of disclosure was negatively related to capital adequacy and liquidity.

¹ أستاذ المحاسبة المشارك - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

مقدمة:

لقد حظى موضوع الإفصاح في القوائم المالية باهتمام الكثير من الباحثين منذ وقت بعيد، فقد كان (Cerf, 1961) من أوائل الباحثين الذين قاموا بدراسة مستوى الإفصاح من خلال قائمة تحتوي على (31) بند من بنود القوائم المالية، واستنتج أن الممارسات المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية (في ذلك الوقت) في حاجة إلى مزيد من التطوير (Bhayani, Sanjay 2012, p479).

وقد استلهمت هذه الدراسة الكثير من الباحثين في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، منها دراسة (Hossain, et al 1994) في ماليزيا ودراسة (Wallace et al 1988) في نيجيريا، ودراسة (Buzby 1975) في أمريكا، ودراسة (Wallace and Nasser 1995) في الصين، ودراسة (Alshammari et al 2008) في مجلس التعاون الخليجي.

وتهتم هذه الورقة بدراسة مستوى الإفصاح في القوائم المالية وفقاً لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، ومدى تأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية ونظراً للاختلاف في مستويات الإفصاح التي ظهرت في دراسات سابقة في بلدان متقدمة ونامية على حد سواء، فقد اتجهت الأبحاث لمعرفة أسباب الاختلاف في مستويات الإفصاح.

وقد ظهرت دراسات تربط بين مستوى الإفصاح والحوكمة مثل دراسة (Abdurouf, Sloan, 2001) (2010)، وأخرى تربط بين مستوى الإفصاح وبعض خصائص الشركات مثل دراسة (Alshammari et al 2008) ودراسة (Alshiab, 2003) ودراسة (Arif and Tuhin 2013) وثالثة تربط بين مستوى الامتثال وبعض الخصائص الثقافية والقانونية والبيئية مثل دراسة (Zeff, 2007) ودراسة (Alakra et al, 2009).

وفي ليبيا حيث اعتمدت مفهوم الخصخصة وتم إنشاء سوق الأوراق المالية، وألزمت الشركات المدرجة في السوق باتبني المعايير الدولية، ولعدم وجود دراسات سابقة لقياس مستوى الامتثال لهذه المعايير، فقد بات من الضروري التعرف على كل من مستوى الامتثال لهذه المعايير، ومن ثم محاولة التعرف على مسببات الاختلاف في مستوى الإفصاح بين الشركات المدرجة في السوق من خلال تحديد العلاقة بين مستوى الإفصاح وخصائص الشركات.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى امتثال الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية لمتطلبات معايير إعداد التقارير المالية الدولية التي أقرها السوق كشرط من شروط الإدراج، ومن ثم دراسة بعض خصائص الشركات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من حيث كونها تسلط الضوء على مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وانعكاس ذلك على مستخدمي القوائم المالية من جهة، كما أنها تساعد الجهات الرقابية في إعداد التشريعات اللازمة التي تؤكد على أهمية الإفصاح لمستخدمي القوائم المالية.

وسناقش في الفقرات التالية كلاً من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح، وتأثير خصائص الشركات على مستوى الإفصاح، فرضيات الدراسة، ومتغيرات الدراسة ثم عينة الدراسة ومنهجية البحث ثم نتائج الدراسة والتوجيهات.

الدراسات السابقة:

تعتبر الاقتصاديات النامية محط أنظار الشركات الدولية، وذلك لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة، إلا أن ضعف وسائل الحماية للمستثمرين، وقلة مستويات الإفصاح تعتبر الهاجس الأكبر لدى الشركات الراغبة في الاستثمار (Sloan, 2013). لذلك فقد ظهرت الحاجة إلى دراسة هذه الأسواق من أجل تحسين مستوى الشفافية، وجذب انتباه الجهات الرقابية وإدارة الشركات إلى ضرورة تحسين مستوى الإفصاح (Al Saeed 2006)، ومن ضمن خصائص الشركات التي تمت دراستها، حجم الشركة، وما إذا كانت الشركة مدرجة في السوق المالي من عدمها، ومستوى الربحية والسيولة، عمر الشركة، المديونية، حجم مكتب المراجعة، ونوع الصناعة، وغيرها.

وقد كان حجم الشركة والإدراج في الأسواق المالية من أكثر العناصر ارتباطاً بمستوى الإفصاح (Glauum and Street, 2003)، في حين كانت نتائج الدراسات لبقية العناصر المذكورة ومستوى الإفصاح غير متطابقة (Street and Gray, 2001) فعلى سبيل المثال قام (Aljifri, 2008) بدراسة مستوى الامتثال للمعايير الدولية في دولة الإمارات على 31 شركة مدرجة بسوق المال، وابتدأ بفرضية مفادها أن هناك أربعة عوامل لها تأثير على مستوى الإفصاح وهي: نوع الصناعة (صناعية، مصارف، خدمية...) وحجم الشركة مقاساً بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية إلى حقوق الملكية، ومستوى الربحية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية بين القطاعات المختلفة بالنسبة لعامل الحجم، في حين أن بقية العناصر لم يتضح لها تأثير على مستوى الإفصاح.

وفي دراسة لـ (Al saeed, 2006) حول العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وبعض خصائص الشركات في المملكة العربية السعودية، تبين أن مستوى الإفصاح كان أقل من المتوسط، وأن حجم الشركة كان عاملاً مهماً وبشكل إيجابي لمستوى الإفصاح، إلا أن العناصر الأخرى مثل المديونية، وتشتت الملكية وعمر الشركة والربحية ونوع الصناعة وحجم مكتب المراجعة لم تكن لها أهمية في تفسير الاختلاف في مستوى الإفصاح.

وفي دراسة (Abdelsalam and Weetmen, 2003) استخلص الباحثان أن مستوى الإفصاح في الشركات المصرية له ارتباط لكل من شركة المراجعة ومستوى السيولة والمديونية والشكل القانوني للشركة. وسناقش في هذه الدراسة العناصر التالية: حجم الشركة، الربحية، السيولة ومدى تأثير وجود شريك استراتيجي.

متغيرات الدراسة وتكوين الفرضيات:

1- الحجم: تعرضت الكثير من الدراسات لتأثير الحجم على مستوى الإفصاح، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات وإن كان الأغلب يؤيد فرضية وجود علاقة إيجابية هامة بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة، ومن أمثلة هذه الدراسات، دراسة (Cooke, 1991, 1992) (نقلاً عن Street and Bryant, 2000) التي أثبتت وجود علاقة هامة موجبة بين مستوى الإفصاح والحجم مقاساً بإجمالي الأصول أو قيمة المبيعات أو عدد المساهمين وكذلك دراسة (Wallance and Nasser, 1995)، التي أثبتت وجود علاقة موجبة بين مستوى الإفصاح والحجم مقاساً بإجمالي الأصول أو إجمالي المبيعات. وكذلك في دراسة (Hossain et al 1994) (Alsaeed, 2006)، (Alshammari et al 2008)، (Soliman, 2013)، ودراسة (Buzby, 1975)

وفي المقابل فإن هناك دراسات لم تخرج بنتيجة تؤيد وجود علاقة بين مستوى الإفصاح وحجم الشركات منها دراسة (Glauum and Street, 2003) ودراسة (Street and Bryant, 2000)، ودراسة (Tower et al, 1994)، ودراسة (Hossain et al, 2012)، ودراسة (Popva et al, 2013).

ومن المبررات التي يسوقها البعض لافتراض وجود علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة (Al seeed, 2006, p479) أن الشركات الكبيرة أكثر تعرض للرقابة العامة من الشركات الصغيرة لذلك فإنها تميل إلي الإفصاح بدرجة أكبر. أما (Botosan, 1997) فيرى أن الشركات الكبيرة تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر ليسهل عليها الحصول على تمويل بأقل التكاليف، كما أن الشركات الكبيرة لديها موارد مالية كافية لتجميع وتحليل ونشر أكبر قدر من البيانات بأقل تكلفة.

ويرى (Wallace and Naser, 1995) أن الإفصاح الزائد قد يضر بالوضع التنافسي للشركات الصغيرة، مما يؤدي إلى عدم الإفصاح بنفس القدر الذي تفصح عنه الشركات الكبيرة.

وفي المقابل فإن نظرية الوكالة ترى أن الشركات الكبيرة قد تحاول التحفظ على بعض المعلومات التي لها علاقة بقيمة الشركة Company Value لتجنب التكاليف السياسية المتمثلة في تشريعات صارمة وزيادة فرض الضرائب والالتزامات الاجتماعية (Wallace et al, 1994)

فرضية الدراسة:

"الشركات الكبيرة تفصح عن المعلومات بشكل أكبر من الشركات الصغيرة".

وسيتم قياس الحجم من خلال قيمة الأصول.

2-الربحية: من خلال الدراسات السابقة تبين أن هناك علاقة موجبة بين مستوى الربحية ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ومن بين الدراسات التي أثبتت هذه العلاقة، دراسة (Owusu-anash, 1998)، (Alfaraih, 2009)، (Joshi and Premsen, 2007) ودراسة (Hossain et al, 2008) في حين أن هناك دراسات أخرى استخلصت وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح ومستوى الربحية مثل دراسة (Wallace and Naser, 1995) ودراسة (Belkaoui and Kahl, 1981).

في المقابل هناك دراسات لم تثبت وجود أي علاقة بين مستوى الإفصاح ومستوى الربحية ومن بينها دراسة (Almutawaa and Hwaidi, 2010)، (Alshaib, 2003) ودراسة (Arif and Tuhim, 2013) ودراسة (Alshammari et al, 2008).

ومن المبررات النظرية التي يسوقها البعض لوجود علاقة إيجابية أن المدراء في الشركات الراححة يميلون إلى الإفصاح بشكل أكبر لتمييز شركاتهم عن الشركات الأقل ربحية من جهة (وفقاً لنظرية إشارة الأخبار السارة)، وأيضاً لإظهار قدراتهم على تعظيم ثروة المساهمين ولتبرير مستوى المكافآت التي يقاضونها والحفاظ على مستواهم الوظيفي، وهذا يتوافق مع نظرية Political Process Theory (Hossain et al 2006, p49).

ومن جهة أخرى فإن نظرية الإشارة Signalling Theory تتوقع وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح والربحية (ibid).

وقد استخدمت عدة معدلات للتعرف على مستوى الربحية منها العائد على الأصول المستثمرة، والعائد على الملكية. ونستخدم في هذه الدراسة العائد على الملكية.

الفرضية: أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر من الشركات الأقل ربحية.

3-السيولة: تعنى السيولة قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها المالية في الأجل البعيد دون التأثير على الأصول طويلة الأجل، أو التوقف عن الإنتاج (Wallace and Naser, 1995) ولعل من المعلوم أن عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل البعيد يعني تأخر دفع الفوائد وربما أصل القرض وهو ما يمثل خطراً على الدائنين وقد يعني الإفلاس في نهاية المطاف.

ومن أجل التخفيف من مخاوف الدائنين فإن الشركات التي تعاني من قلة السيولة تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر في قوائمها المالية لإظهار أنها "أي الشركة" قادرة على الوفاء بالتزاماتها وفقاً للعقود المبرمة مع الدائنين (Wallace and Naser, 1995).

ويرى (Belkauoi and Kahl, 1978) بأن الشركات التي تتمتع بمعدل سيولة مرتفع تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر من الشركات التي تعاني من مشاكل السيولة، وذلك لأنها ليس لديها ما تخفيه عن المستخدمين (نقلاً عن (Alfaraih, 2009,p73).

ويصفه عامة فإن الدراسات الميدانية كانت متضاربة حول تأثير السيولة على مستوى الإفصاح، فمثلاً نجد أن كلاً من (Wallace et al, 1994)، (Alshammari, 2007)، قد أشار إلى علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح ومؤشر السيولة، في حين أن دراسة (Alsaeed, 2006) ودراسة (Wallace and Naser, 1995) ودراسة (Owusu-anash, 1996) لم توجد علاقة ارتباط بين الإفصاح والسيولة.

وفي الوقت نفسه فإن (Owusu-anash and Yeoh, 2005) قد أظهرت وجود علاقة ارتباط موجبة هامة. أما دراسة (Belkauoi and Kahl, 1978) فقد أشارت إلى وجود علاقة ارتباط موجبة إلا أنها ليست هامة إحصائياً.

وقد استخدمت عدة معايير للحكم على السيولة منها معدل التداول ونسبة الاختبار الحمضي "المعدل السريع"، وسنعمد في هذه الدراسة على معدلين لقياس السيولة هما الملاءة المصرفية ونسبة السيولة. **الفرضية (أ):** الشركات التي تتمتع بملاءة مصرفية أكبر تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر من تلك التي تتمتع بملاءة مصرفية أقل. **الفرضية (ب):** الشركات التي تتمتع بنسبة سيولة أكبر تميل إلى الإفصاح بشكل أكبر من تلك التي لديها نسبة سيولة أقل.

■ عينة الدراسة:

نظراً لقلّة عدد الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي سيتم التركيز على كل المصارف التجارية المدرجة في السوق وتستنثي شركات التأمين لاختلاف خصائصها عن المصارف التجارية.

■ بناء المؤشر:

سيتم التعامل مع مؤشر القياس الجزئي Partial Compliance Index وهو نموذج سبق استخدامه في دراسات عديدة منها دراسة (Alshaib, 2003) ودراسة (Manel Rajhi, 2014).

$$PC_j = \frac{\sum x_i}{R_j}$$

حيث

PC_j = المؤشر الإجمالي لكل مصرف.

x_i = مستوى الامتثال لكل معيار وبحسب كالتالي: $\frac{\sum_{i=1}^n d_i}{\sum_{i=1}^m d_i}$

m = عدد البنود الممكن الإفصاح عنها.

n = عدد البنود المفصّل عنها.

R_j = عدد المعايير الممكن تطبيقها.

التعريف بالمتغيرات:-

يبين الجدول التالي التعريف بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغير	الرمز	الشرح
التابع	PC _j	المؤشر الإجمالي ويحسب من خلال مستوى الامتثال لكل معيار بقسمة عدد البنود المفصح عنها على عدد البنود التي يمكن الإفصاح عنها ويعطي كل بند: (1) في حالة الإفصاح (0) في حالة عدم الإفصاح

المتغيرات المستقلة		
الحجم	SIZE	إجمالي قيمة الأصول
الربحية	Prof.	العائد على الملكية= صافي الدخل ÷ حقوق الملكية
الملاءة المصرفية	Adeq	الملاءة المصرفية= حقوق الملكية ÷ الخصوم الإيداعية
نسبة السيولة	Liq.	الأصول السائلة ÷ الخصوم الإيداعية

المعادلة

$$PC_j = \beta_0 + \beta_1 \text{Size} + \beta_2 \text{Prof.} + \beta_3 \text{Adeq} + \beta_4 \text{Liq.} + \varepsilon$$

جدول (1) التعريف بالمتغيرات

X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁
1 وجود شريك أجنبي 0 عدم وجود شريك	النقدية السائلة/ الخصوم الإيداعية	الخصوم الإيداعية/ إجمالي الأصول	صافي الربح/حقوق الملكية	إجمالي الأصول

جدول (2) قيم المتغيرات للمصارف مجمعة (بالآلاف)

(عام 2008)

X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	المصرف
0	%57	%19	%15	102035	المصرف الأول
0	%84	%3	%19	19253042	المصرف الثاني
0	%86	%3	%12	7070213	المصرف الثالث
1	%84	%6	%21	1818524	المصرف الرابع
1	%90	%4	%13	11388844	المصرف الخامس
1	%80	%6	%12	4838440	المصرف السادس

جدول (3) قيم المتغيرات للمصارف مجمعة (بالآلاف)

(عام 2009)

X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	المصرف
0	%96	%28	%13	119851	المصرف الأول
0	%81	%6	%13	22050690	المصرف الثاني
0	%100	%7	%11	9497228	المصرف الثالث
1	%85	%5	%21	2189860	المصرف الرابع
1	%90	%4	%14	1080970	المصرف الخامس
1	%87	%4	%18	7755000	المصرف السادس

جدول (4) قيم المتغيرات للمصارف مجمعة (بالآلاف)

(عام 2010)

X ₅	X ₄	X ₃	X ₂	X ₁	المصرف
0	%82	%21	%15	141870	المصرف الأول
0	%84	%5	%14	27296035	المصرف الثاني
0	%89	%6	%14	11760198	المصرف الثالث
1	%84	%5	%17	2282182	المصرف الرابع
1	%93	%5	%5	9036707	المصرف الخامس
1	%92	%8	%8	7372345	المصرف السادس

التحليل الإحصائي:

يظهر التحليل الإحصائي أن قيمة معامل التحديد R^2 تساوي 58% وهي ليست بالمرتفعة، كما يظهر جدول تحليل التباين الجدول رقم (6) أن القدرة التفسيرية للنموذج ككل ذات أهمية عند مستوى 1%.

جدول (6)

جدول تحليل التباين (ANOVA)

Model	مجموع المربعات Sum of squares	درجة الحرية d.f	متوسط المربعات Mean squares	F	Sig.
Regression	9.925	4	2.481	4.559	0.016
Residual	7.075	13	0.544		
Total	17.00	17			

وبالنظر إلى المعاملات معادلة الانحدار في الجدول رقم (7) فإن هناك علاقة موجبة هامة بين إجمالي الأصول ودرجة الامتثال لمعايير إعداد التقارير المالية عند مستوى معنوية 5% وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Alsaeed 2006)، وكذلك (Wallace and Nasser 1995) ودراسة (Soliman 2013) وبذلك تقبل الفرضية الصفرية الأولى.

كما أن هناك علاقة موجبة بين مستوى الربحية ودرجة الامتثال إلا أنها ليست معنوية. وهذه تتفق مع دراسة Hossain et al 2008، ودراسة (Alfaraih 2009) وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية الثانية.

أما بالنسبة للملاءمة المصرفية فإن الدراسة أثبتت وجود علاقة سالبة ومعنوية عند مستوى 5% بين الملاءمة المصرفية ودرجة الامتثال. وإذا يتفق مع دراسة (Wallace et al 1994) ودراسة (Alshammari 2007). وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية الثالثة.

وأخيراً بالنسبة للسيولة فإن الدراسة أثبتت وجود علاقة سالبة وبمستوى معنوية 5% بين مستوى السيولة ودرجة الامتثال وهي تتفق مع دراسة (Wallace and Nasser 1995) ودراسة (Alsaeed 2006) وبذلك يتم قبول الفرضية الصفرية الرابعة.

الخلاصة:

لقد أظهرت الدراسة اتفاقاً مع الكثير من الدراسات السابقة حول درجة الارتباط بين مستوى الإفصاح وبعض المتغيرات. إلا أن قلة عدد المصارف المدرجة بالجدول الرئيسي لسوق الأوراق المالية الليبي قد يشكل عيباً في التحليل الإحصائي مما يستدعي القيام بدراسة مماثلة تشمل عدداً أكبر من المصارف والشركات الصناعية وتحليل درجة الارتباط بين مستوى الإفصاح والامتثال لمعايير إعداد التقارير المالية وخصائص الشركات.

References

1. Abdullah, M and Minhat, M (2013): Measuring compliance with IFRS mandatory Disclosure Requirement: some evidence from Malaysia, **Australian Journal of Basic and applied science**, 7(8), pp163-169.
2. Agyei-mensah, Ben (2013): Adoption of international Financial Reporting standards (IRFS) in Ghana and the Quality of Financial Statement Disclosure, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol.7, No.4, pp279-292.
3. Ahmed, Kamran (1996): Disclosure policy choice and Corporate Characteristic: a study of Bangladesh, **Asian Pacific Journal of Accounting**, Vol.3, issue3.
4. Al mutawaa, Abdulla (2010), Disclosure level and Compliance with IRFS: An empirical investigation of Kuwaiti Companies, **International Business and Economics**, Vol.9, No.5, 1133-49.
5. Alali, F, and Cao, L (2010): International Financial Reporting Standards, Credible and reliable: An overview, **Advances in Accounting**, 26, pp79-86.
6. Alfraih, Mishari (2009): Compliance with IFRS and the value Relevance of Accounting information in emerging Stock market: evidence from Kuwait, unpublished Ph.D., disrentation, Queensland University of Technology.
7. Aljifri, Khaled, (2013): Challenge of IRFS in GCC countries: issues of adoption and compliance, **Accounting and Marketing**, March 2-2.

8. Al-shammari, B, Brown, P, and Tarca, am, (2007): An investigation of compliance with international Accounting Standards by listed companies in the Gulf- cooperation council members states, **Social Science Research Network**.
9. Al-shammari, B, Brown, P, and Tarca, am, (2008): An investigation of compliance with international Accounting Standards by listed companies in the Gulf- Cooperation council members states, **The international Journal of Accounting**, 43, pp425-447.
10. Al-shiab, M (2003): Financial consequences of IFRS adoption: the case of Jordan. **Un published Ph.D Thesis**, University of Newcastle, Upon-tyne.
11. Al-zarouni, Abdulkareem (2008): Corporate financial disclosure in emerging markets: the case of the UAE, **Un published Ph.D**, Dissertation, Griffith University.
12. Arif, H. M and Tuhin, M, H (2013), Disclosure of non- financial information Voluntary in the annual reports of Financial institution: a study on listed Banks of Bangladesh, **European Journal of Business and economics**, Vol8., issue 2.
13. Baruni, W and Sentosa, E,(2013), The effect of Tax legislation in implementing the IFRS in Libya, **international Journal of Business and Management**, Vol.2, issue10, October.
14. Christine A, Botosan (1997): The cost of equity capital, *The Accounting Review*, Vol .72, No., pp323-349.
15. Dahawy, Khaled, Canover, Teresa (2007): Accounting disclosure in Companies listed on the Egyptian Stock exchange, **Middle east finance and Economics**, issue1.
16. Daske, H, Hail, L, Luez, E, and Verdi, R, (2008): Mandatory IFRS Reporting around the world: early evidence on the economic consequences, **Journal of Accounting Research**, 48:11, pp1085-1142.
17. El- frijani, E, and Faraj, S. (2011): Empirical investigation into motives for the adoption of IAS within Developing countries: The case of Libya, **British Accounting and Finance Association, Annual conference**, 14-16, April, LSE. UK.
18. Faraj, S. and El-firjani, E, (2014): Challenge Facing IAS/IRFS implementation by Libya listed companies, **Universal Journal of Accounting and Finance**. 2(3), 57-63.
19. Glaum, M, and Street, D (2003): Compliance with the disclosure Requirement of Germany's new market: IAS Vs US-GAAP, **Journal of International Financial Management and Accounting**, Vol.14, pp64-100.

20. Hassan, Omaira, Giorgioni Gianluigi and Romilly, Peta (2006), The extent of Financial disclosure and its determination in emerging capital market, the case of Egypt, **Accounting and Finance**, Vol.3# 1.
21. Hodgdon, C., Tondkar, R, Harless, D and Adhikari, A (2008), Compliance with IFRS disclosure Requirement and individual analyst forecast Errors, **Journal of International Accounting, Auditing and taxation**, 17, pp1-13.
22. Laga, Masoud (2012): Obstacles of Adoption and implementation of IFRS, in Libya, **European Journal of Business and Economics**.
23. Masoud, Najeb (2014): Libyan's IAS/ IFRS Adoption and Accounting Quality, what lesson form the European Union experience, **international Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol.4, No.1
24. Murphy, A,B (2000), The impact of adopting international Accounting Standard on the Harmonization of Accounting Practice, **International Journal of Accounting**, 35, pp471-493.
25. Nobes, C,W,and Zeff, Stephen (2008): Auditors affirmation of Compliance with IFRS around the world: an exploratory study, **Accounting perspective**, Vol.7, No.4, pp279-292.
26. Ocansey, Evan, and Enahoro, John (2014): Comparative study of the IFRS implementation in Ghan and Nigeria, **European Scientific Journal**, May, Vol.10, No.13.
27. Odi, J.O. and Ogiedu, K.O. (2013): IFRS Adoption: Issues challenge and lessons for Nigeria and other Adopters, **Mediterranean Journal of Social Science**, Vol43, pp389-399.
28. Petersen, C, and Plenborg, T (2006), Voluntary disclosure and information Asymmetry in Denmark, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 15 (2).
29. Rajhi, Manel (2014), International Financial Reporting standards and level of compliance with mandatory disclosure Requirements, **International Journal of Multidisciplinary Sciences and Engineering**, Vol.5, No.5.
30. Saidu, Sani, and Dauda Umar (2014): An assessment of compliance with IFRS at first time adoption by The Quoted Banks in Niger, **Journal of Financial and Accounting**, 2-3, pp64-73.
31. Sawan, N and Alsaqqa, I (2013): The advantage and the challenge of Adopting IFRS into UAE stock Market, **International Journal of Business and Management**, Vol.8, No.19, pp.1-23.
32. Tower, Greg, Hancock, P, and Taplin, R (1999): Regional study of listed companies compliances with IFRS, **Accounting Forum**, Vol.23, No..

33. Zeff, S. and Nobes, C (2010), Commentary: Has Australia (or and any other Jurisdiction) Adopted IFRS, **Australian Accounting Review**, No.53, Vol. 20, issue.2, pp178-184.
34. Zehri, Chokri and Abdelbaki, Asma (2013): Does adoption of IFRS Promote economies Growth in Developing Countries, **International open Journal of Economics**, Vol.1, No.1, January, pp1-13.
35. Zoris, Solomon (2012): The state of IFRS in Africa in : Governance across Borders: edited by: Dobuch, L, Mader, P. and Quack, S, January issue.
36. Almutawaa, Abdulla (2010), Disclosure level and Compliance with IFRS: An empirical investigation of Kuwaiti Companies, **International Business and Economics**, Vol.9, No.5, 1133-49.
37. Ahmed, Kamran (1996): Disclosure policy choice and Corporate Characteristic: a study of Bangladesh, **Asian Pacific Journal of Accounting**, Vol.3, issue 3.

الملحق بيانات عن المصرف الأول

بآلاف الدينارات

حقوق الملكية O.E	النقدية السائلة Liq.	الخصوم الإيداعية Lib.	صافي الدخل Prof.	إجمالي الأصول T.A	السنة
17340	53577	89501	2530	102035	2008
20070	55809	75866	2797	119851	2009
23418	90524	109843	3465	141870	2010

بيانات عن المصرف الثاني

بآلاف الدينارات

حقوق الملكية O.E	النقدية السائلة Liq.	الخصوم الإيداعية Lib.	صافي الدخل Prof.	إجمالي الأصول T.A	السنة
467147	14547959	17310482	91000	19253042	2008
1202403	16010295	1987146	162000	22050690	2009
1242412	21168847	25105113	172000	27296035	2010

بيانات المصرف الثالث

بآلاف الدينارات

حقوق الملكية O.E	النقدية السائلة Liq.	الخصوم الإيداعية Lib.	صافي الدخل Prof.	إجمالي الأصول T.A	السنة
186798	5407066	6317501	22238	7070231	2008
573077	7705467	7648630	62495	9497228	2009
664809	9336543	10434803	91732	11760198	2010

بيانات عن المصرف الرابع

بآلاف الدينارات

السنة	إجمالي الأصول T.A	صافي الدخل Prof.	الخصوم الإيداعية Lib.	النقدية السائلة Liq.	حقوق الملكية O.E
2008	1818524	20151	1666373	1402500	95263
2009	2189860	23170	2003353	1696711	108059
2010	2282182	19290	2117372	1782357	115569

بيانات عن المصرف الخامس

بآلاف الدينارات

السنة	إجمالي الأصول T.A	صافي الدخل Prof.	الخصوم الإيداعية Lib.	النقدية السائلة Liq.	حقوق الملكية O.E
2008	11388844	56277	10717676	9648835	418809
2009	10809970	62816	10142235	9176374	444716
2010	9036707	21592	8094756	7540204	408739

بيانات المصرف السادس

بآلاف الدينارات

السنة	إجمالي الأصول T.A	صافي الدخل Prof.	الخصوم الإيداعية Lib.	النقدية السائلة Liq.	حقوق الملكية O.E
2008	4838440	29491	4273935	3450011	245058
2009	7755000	48674	7062934	6167632	273090
2010	7372345	35069	6375901	5841188	488219